

نصيب ان كان مفعولا او الخبر مجزوا فاسم او فعل ومما يجب التنبيه  
ان قولهم التلايد دخوله في الكلام كخروجهم وهو كما قال الذي ينبغي اعتبار  
اصل المعنى المراد قال والافلايد له من فائدة اخرى عن  
العيشة حتى يصح وقوعه في كلام البقاء العقل او كلام الله  
ورسوله اما الفظية كاصلاح سبوا وتظلم او صورة التركيب  
كاحسن يزيد او مقنونه وهي التاكيد ثم اورد انهم حين  
جعلوا هذا المعنى لا يداينهم زيادة ان التاكيد في جميع المعاني  
اقول يمكن دفعه بالفرق بين القسمين بان نحو ان وضع  
وصفا يتخمس للتوكيد في ان يحكم بزيادة فافهم  
وقد علم من وجه الاختلاف في الالفاظ انهما من قبيل الحمل فان  
قلت ورودها كغيرها من حروف الجر فانما هي مختلفة  
وهي على طريق الاشتراك اللفظي او الحقيقة والمجاز قلت  
المعاني المختلفة الواردة في الحرف تبادر منه كما الاستفان  
والمصاحبة والسببية والتقدير الخاصة بالنسبة للحقيقة  
فليكون الحرف مشترك بينهما لان التبادر علاقة الحقيقة ولا  
حاجة لتكليف معنى كلي جامع لتلك المعاني وجعله الموضوع له  
الحرف كما قيل ان الاصاق حقيقة او مجاز كما في امسكت بزيت  
ومررت به وهو المعنى الأصلي الذي لا ينفك عنه  
اقتصر عليه سبويه اقول استعمالها على هذا القول في حذف  
الاستفان والمصاحبة ان كان لتفهيمه الاصاق حقيقة او  
من حيث خصوصية فهمان قلت اقرر ان الجملة الحقيقة  
والمجاز اول من الجملة على الاشتراك قلت في اذا تبينت حقيقة  
احد المعاني وجهل حال غيرهما اذ المراد كذلك فالحمل على

الا

لاشتراك متعين فرا امكن الحكم وان لم يتبادر من كالاتي  
والانتهى بالنسبة للباقي من البصريين منع استعماله فيها  
قياسا ومحل ما ورد من على الشدود او تفهيم العامل كما في قوله  
شرب بها البحر ثم ترفعت وقوله تعالى حكاية عن يوسف بن  
يعقوب عليها الصلاة والسلام وقد احسن في استعمال الالفاظ  
في الاول بمعنى من وفي الثاني معنى الياما شادا وعلى تفهيم تزين  
معنى روين واحسن معنى لطف وهذا من التفهيم الخوي  
المقبس عند الاكثرين كما في ارفاق ابي حيان اقول يظهر ان  
اللفظ المعنى من معنى لفظ اخر حقيقة ومجاز باعتبار ان  
الظاهر ان استعمال في كل من المعنيين مستقلا لذاته فهو  
كسائر الالفاظ المستعملة في حقيقة ومجاز وعلاقة المعاني  
على هذا مختلفة باختلاف المعنى الحقيقي والمعنى المجازي فتارة  
تكون المشابهة وتارة يكون غير الالة مستعمل في مجموعها  
من حيث هو مجموع حتى يكون اللفظ مجازا فقط لان اللفظ  
لم يوضع للمجموع وانظر مع علاقة المجاز يفرض الاستعمال  
في المجموع ولا يصح ان تكون الجزئية كما يتوهم لما نقله النا  
القاضي وغيره عن سعد الدين انه اشترط في علاقة الكلية  
والجزئية كون الكل مراد من الاجزات تركيبا حقيقيا كما في السرد  
لا اعتبارا كما انما فتامل ومذهب اللوفيين جواز على  
سبيل الاستعارة التبعية في الحرف وقيل على سبيل الحقيقة  
فان قلت قد بان حال الالفاظ معانيتها المختلفة من الاستفان  
والمصاحبة وغيرهما في الالفاظ التي امكن ان يكون بين  
الاستفان والجزئية المصاحبة كل في مشتركة بينها اشتراكا